الرسالة الاخبارية

مجلس نواب الشعب

من 16 إلى 31 جانفي 2024

العدد: 15

قانون تنقيح المرسوم المتعلّق بالصلح الجزائي وتوظيف عائداته

أبرز مواطن التعديل

صادق مجلس نواب الشعب خلال الجلسة العامّة المنعقدة يوم 17 جانفي 2024 على مشروع قانون تنقيح المرسوم عدد 13 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 والمتعلق بالصلح الجزائي وتوظيف عائداته، وذلك بعد اختتام لجنة التشريع العام أشغالها في شأنه يوم 11 جانفي 2024.

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بمبادرة من رئيس الجمهوريّة، ويهدف وفق ما جاء في وثيقة شرح الأسباب إلى مزيد حوكمة عمل اللجنة الوطنية للصلح الجزائي وتوضيح آثار الصلح سواء كان وقتيا أو نهائيا والإجراءات القضائية المتعددة.

وقد أُدخلت على المرسوم المتعلّق بالصلح الجزائي وتوظيف عائداته جملة من التنقيحات بمقتضى مشروع القانون.

وفيما يلي أبرزها وفق الصيغة النهائيّة المصادق عليها.

الفصل 8 المتعلّق بتركيبة اللّجنة الوطنيّة للصلح الجزائي

رئيس يعين من بين القضاة العدليين من الرتبة الثالثة من ذوي الكفاءة

قاض إداري له أقدمية لا تقل عن خمسة عشرة سنة، نائبا أولا للرئيس
عوضا عن رئيس دائرة تعقيبية بالمحكمة الإدارية

قاض مالي له أقدمية لا تقل عن خمسة عشرة سنة، نائبا ثانيا للرئيس.
عوضا عن رئيس دائرة تعقيبية بمحكمة المحاسبات

ممثلا عن الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية عضو.

مراقبا عاما من هيئة الرقابة العامة للمالية عضو

ممثلا عن وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية عضو.

ممثلا عن لجنة التحاليل المالية بالبنك المركزي التونسي، عضو.

ممثلا عن المكلف العام بنزاعات الدولة عضو.

- "فقرة ثالثة جديدة: يعين أعضاء اللجنة الوطنية للصلح الجزائي بأمر."

الفصل 25 (جديد) المتعلّق بصيغ الصلح الجزائي وقيمة المبالغ الماليّة الواجب دفعها

تنظر اللجنة الوطنية للصلح الجزائي في مطالب الصلح خلال أجل لا يتجاوز أربعة أشهر من تاريخ تعهدها بملف الصلح الجزائي. وتَعرض الصلح على الطالب وتتفاوض معه حول قيمة المبالغ المالية الواجب دفعها في إطار الصلح الجزائي وفقا للصيغ التالية:

مشروع صلح نهائي يتضمن دفع كامل المبالغ المالية المستوجبة صبرة واحدة، ويمكن عند الاقتضاء استخلاصها مباشرة من الأموال المجمدة الراجعة لطالب الصلح.

مشروع صلح وقتي يتضمن دفع خمسين بالمائة على الأقل من المبالغ المالية المستوجبة والالتزام بدفع النصف المتبقي في أجل لا يتجاوز ستة أشهر.

مشروع صلح وقتي يتضمن تأمين خمسين بالمائة على الأقل من المبالغ المالية المستوجب دفعها وإنجاز مشروع أو مشاريع في حدود المبالغ المطالب بدفعها.

مشروع صلح وقتي يتضمن دفع خمسين بالمائة على الأقل من المبالغ المالية المستوجب دفعها وإنجاز مشروع أو مشاريع في حدود المبالغ المتبقية المطالب بدفعها.

الفصل 26(جديد) المتعلق بمراحل البتّ في مطالب الصلح الجزائي

تنظر اللجنة الوطنية للصلح الجزائي في مطالب الصلح بالجلسة العامة بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين. ويحرر في ذلك مشروع الصلح الجزائي ومحضر جلسة يمضى من قبلهم يتضمن بيان كافة عناصر هذا المشروع خاصة منها قيمة المبالغ المالية الواجب دفعها والمشروع أو المشاريع المستوجب إنجازها.

يرفع رئيس اللجنة الوطنية للصلح الجزائي ملف الصلح إلى رئيس الجمهورية في أجل لا يتجاوز ثمانية وأربعين ساعة من تاريخ إمضاء محضر الجلسة.

يعرض رئيس الجمهورية مشروع الصلح على مجلس الأمن القومي للبت فيه بالإقرار أو الرفض أو الترفيع في المبالغ المالية الواجب دفعها أو تعديل المشروع أو المشاريع المستوجب إنجازها.

ويأذن بإحالة الملف إلى المكلف العام بنزاعات الدولة لإشعار طالب الصلح أو نائبه بقرار المجلس في أجل ثلاثة أيام من تاريخ وروده عليه.

لا يقبل قرار مجلس الأمن القومي الطعن بأي وسيلة كانت بما في ذلك دعوى تجاوز السلطة.

الفصل 30 (جديد) المتعلق بتوظيف العائدات الماليّة للصلح الجزائي

تُوظّف الأموال المودعة بالحساب الخاص المنصوص عليه بالفصل 29 (جديد) من هذا المرسوم في تمويل إنجاز المشاريع ذات الأهمية والمصلحة الوطنية والمشاريع التنموية اعتمادا على خصوصية المناطق واحتياجات الأهالي والأولويات الوطنية والمحلية والأهداف المرسومة بمخططات التنمية.

مع مراعاة الاختصاصات الراجعة للجنة متابعة تنفيذ اتفاقيات الصلح وإنجاز المشاريع بالجهات المنصوص عليها بالفصل 42 من هذا المرسوم، يحدد مجلس الأمن القومي المشاريع ذات الأهمية والمصلحة الوطنية كما له أولوية تحديد المشروع الذي يتعين على كل معني بالصلح الوقتي إنجازه ومكانه.

تحديد المشاريع ذات الأهمية والمصلحة الوطنية

تُوزع عائدات الصلح الجزائي كما يلي:.

80% تُرصد لفائدة المشاريع التنموية بالمعتمديات حسب ترتيبها من الأكثر فقرا إلى الأقل فقرا.
ويمكن أن يوظّف جزء منها لتمويل المشاريع ذات الأهمية والمصلحة الوطنية..

20% تُخصص لفائدة الجماعات المحلية بغاية المساهمة في رأس مال مؤسسات محلية أو جهوية تأخذ شكل شركات ذات صبغة أهلية طبقا للتشريع الجاري به العمل.
وتُضبط طرق وإجراءات تنفيذ المشاريع بمقتضى أمر.

الفصل 37 (جديد) المتعلق بتبعات الاخلال بتنفيذ اتفاق الصلح الجزائي

تستأنف إجراءات التتبع الجزائي أو المحاكمة أو تنفيذ العقاب بمقتضى مكتوب يوجه من المكلف العام بنزاعات الدولة إلى وزير العدل الذي يحيله إلى ممثل النيابة العمومية لدى المحكمة المختصة في الصورتين الآتيتين:

- إذا أخل المنتفع بالصلح الوقتي بتنفيذ اتفاق الصلح الجزائي في الأجل المحدد.
- إذا أخل المنتفع بالصلح الوقتي بتنفيذ اتفاق الصلح الجزائي في أي مرحلة من مراحله.

وفي كلتا الصورتين تنتقل آليا الأموال المؤمنة إلى الدولة.

الدولة

في حالة الفرار، تتم مصادرة أملاك المنتفع بالصلح الوقتي وكل الأموال والمكاسب التي انتقلت منه بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى أصوله أو فروعه أو أخوته أو قرينه أو أصهاره وكل من ثبت انتفاعه بهدف التهريب أو الابتزاز سواء بقيت تلك الأموال على حالها أو وقع تحويلها إلى مكاسب أخرى.

المصادرة

مجلس
نواب الشعب

مجلس نواب الشعب في أرقام

04 اجتماعات عقدها مكتب المجلس	06 أعضاء من الحكومة استمع إليهم النواب في مستوى اللّجان
22 اجتماعا عقدته لجان المجلس	06 مشاريع قوانين صادقت عليها الجلسة العامّة

في المستجدّات

تصريح بتبنّي مقترح قانون

صادق مكتب مجلس نواب الشعب خلال اجتماعه المنعقد يوم 25 جانفي 2024 على اعتماد نموذج للتصريح بتبنّي مقترح قانون ليتمّ اعتماده عند تقديم المبادرات التشريعيّة من طرف أعضاء مجلس نواب الشعب.

وتتنزّل هذه المبادرة في إطار العمل على توفير الآليات الكفيلة بإضفاء المزيد من النجاعة على مقترحات القوانين سواء على مستوى الشكل أو المحتوى.

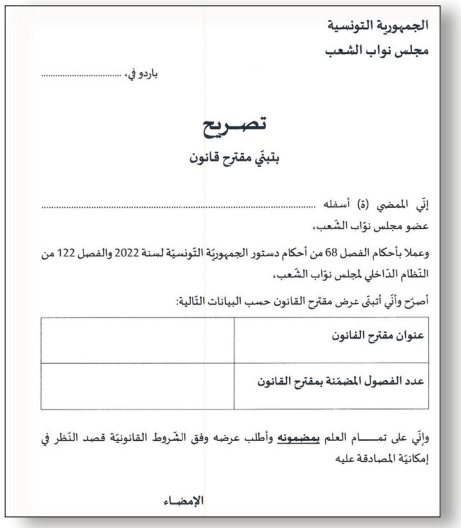

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، .....

تصـريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،
وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،
أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه

الإمضـاء

في إطار النشاط الرّقابي لمجلس نواب الشعب

- وفد من لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة يؤدّي زيارة ميدانية الى مقر الشباك الموحد للديوانة التونسية يوم 19 جانفي، وذلك للوقوف على ظروف العمل به والاطلاع على الإشكاليات التي يواجهها.

- مكتب مجلس نواب الشعب يحيل 66 سؤالا كتابيّا موجّها من قبل جملة من النواب الى رئيس الحكومة وعدد من أعضائها، وذلك خلال اجتماعيه يومي 19 و25 جانفي 2024.

توزيع الأسئلة الكتابيّة المحالة الى رئيس وأعضاء الحكومة

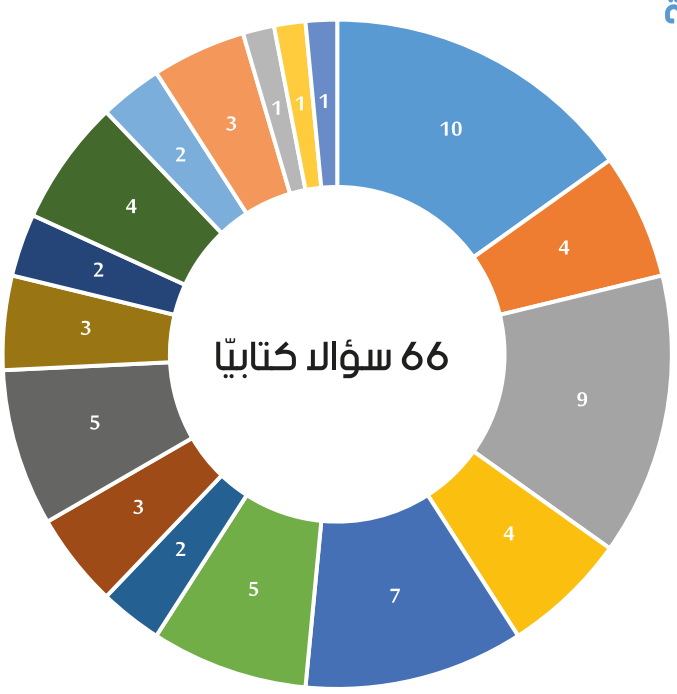

نشاط اللّجان

لجنة التشريع العام

- صادقت يوم 31 جانفي 2024 على مشروع القانون الأساسي عدد 6/2024 المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية الى اتفاقية مجلس اوروبا المتعلقة بالجريمة الالكترونية المعتمدة ببودابست في 23 نوفمبر 2001، كما صادقت على تقريرها المتعلّق به. وذلك بعد أن اطلعت على رأي لجنة الحقوق والحريات بخصوص.

- عقدت يوم 30 جانفي 2024 جلسة للنظر في مشروع القانون الأساسي عدد 06/ 2024 المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالجريمة الالكترونية المعتمدة ببودابست في23 نوفمبر 2001. واستمعت على التوالي إلى كل من ممثلي وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، وممثلي وزارة العدل وممثلي وزارة الداخلية.

- استمعت يوم 29 جانفي 2024 إلى وزير تكنولوجيات الاتصال حول مشروع القانون الأساسي عدد 06/ 2024 المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالجريمة الالكترونية المعتمدة ببودابست في 23 نوفمبر 2001.

لجنة الماليّة والميزانيّة

استمعت يوم 31 جانفي 2024 إلى وزيرة المالية ومحافظ البنك المركزي التونسي حول مشروع القانون المتعلق بالترخيص للبنك المركزي التونسي في منح تسهيلات لفائدة الخزينة العامة للبلاد التونسية. وطرح النواب تساؤلاتهم وملاحظاتهم بشأنه، قبل أن تقرّر اللّجنة في ختام أشغالها مواصلة النظر في مشروع هذا القانون في جلسات لاحقة

لجنة الحقوق والحريات

-استمعت يوم 31 جانفي 2024 إلى الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية وهيئة النفاذ إلى المعلومة حول مشروع القانون الأساسي عدد 56/2023 المتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 27 لسنة 1993 المؤرّخ في 22 مارس 1993 المتعلّق ببطاقة التعريف الوطنية، ومشروع القانون الأساسي عدد 57/2023 المتعلق بتنقيح واتمام القانون عدد 40 لسنة 1975 المؤرّخ في 14 ماي 1975 المتعلّق بجوازات السفر ووثائق السفر، وذلك بحضور لجنة الامن والدفاع والقوات الحاملة للسلاح ولجنة تنظيم الادارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد.

-نظرت يوم 30 جانفي 2024 في إبداء الرأي في مشروع القانون الأساسي عدد 6/2024 المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية لاتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالجريمة الإلكترونية المعتمدة ببودابست في 23 نوفمبر 2001 تبعا للطلب الذي أحالته عليها لجنة التشريع العام المتعهدة بالنظر، بناء على التوصية الواردة من مكتب المجلس بتاريخ 25 جانفي 2024. وضمّنت في تقريرها جملة من التوصيات تتعلّق بالشكل والمضمون.

- استمعت يومي 22 و24 جانفي 2024 على التوالي إلى كلّ من وزير الداخليّة ووزير تكنولوجيات الاتصال حول مشروع القانون الأساسي المتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 27 لسنة 1993 المؤرّخ في 22 مارس 1993 المتعلّق ببطاقة التعريف الوطنية ومشروع القانون الأساسي المتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 40 لسنة 1975 المؤرّخ في 14 ماي 1975 المنظم لجوازات السفر ووثائق السفر. وذلك بحضور أعضاء من كل من لجنة الأمن والدفاع والقوات الحاملة للسلاح ولجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد.

لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

تداولت يوم 24 جانفي 2024 حول مشروع القانون الأساسي عدد 02/2024 المتعلق بالموافقة على اتفاقية مقر بين حكومة الجمهورية التونسية وصندوق قطر للتنمية حول فتح مكتب لصندوق قطر للتنمية بتونس.

لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

استمعت يومي 24 و31 جانفي 2024 على التوالي إلى كلّ من وزيرة التجهيز والإسكان وممثلين عن وزارة الداخلية ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ووزارة الشؤون الاجتماعية حول مشروع القانون المتعلق بالبنايات المتداعية للسقوط.

وقرّرت الاستماع إلى عمادة المهندسين وهيئة المهندسين المعماريين وبعض أطراف من المجتمع المدني المعنيين بمشروع هذا القانون.

- صادقت يوم 17 جانفي 2024 على مشروع القانون الأساسي المتعلّق بالموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا، وعلى المصادقة على التقرير المتعلّق به.

لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري

صادقت يوم 18 جانفي 2024 على مشروع القانون عدد 37 لسنة 2023 المتعلق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات المهددة بالإنقراض (سايتس)، ذلك بحضور ممثلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وعن وزارة البيئة.

وناقش النواب باستفاضة فصول مشروع القانون مع ممثلي الوظيفة التنفيذية وتم تعديل 13 فصلا من جملة 35 فصلا.

لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة

- استمعت يوم 25 جانفي 2024 إلى ممثلي وزارة الصّناعة والمناجم والطاقة حول مشروع قانون عدد 53/2023 يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني".

كما نظرت في مشروع قانون عدد 04/2024 يتعلّق بالموافقة على الاتفاقية الخاصّة وملحقاتها المتعلّقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز استغلال "عشتروت"، ومشروع قانون عدد 05/2024 يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصّة وملحقاتها المتعلّقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز استغلال "رحمورة"، اللّذين طُلب فيهما استعجال النّظر.

- استمعت يوم 24 جانفي 2024 إلى وزيرة التجارة وتنمية الصادرات حول مشروع قانون أساسي عدد 47/2023 يتعلق بالموافقة على اتفاقية استضافة بين حكومة الجمهورية التونسية والسوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي (الكوميسا) بشأن استضافة جميع اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا في الجمهورية التونسية. ووافقت اللّجنة اثر ذلك على مشروع القانون بإجماع الحاضرين.
- نظرت يوم 18 جانفي 2024 في مشروع قانون أساسي عدد 47/2023 يتعلق بالموافقة على اتفاقية استضافة بين حكومة الجمهورية التونسية والسوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي (الكوميسا) بشأن استضافة جميع اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا في الجمهورية التونسية، وفي مشروع قانون عدد 53/2023 يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصّة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني".

لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة

عقدت جلستي استماع يومي 17 و25 جانفي 2024 بخصوص مقترح القانون الأساسي المتعلق بحقوق المرضى والمسؤولية الطبية وذلك على التوالي إلى كلّ من أمير اللواء طبيب منير عزيز مدير عام الصحة العسكرية وثلة من الإطارات المرافقة له، وإلى ممثلي عمادات الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان والأطباء البيطريين. هذا وستواصل اللجنة الاستماع إلى بقية الأطراف المعنية بهذا المقترح في جلساتها المقبلة.

لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة

- استمعت يوم 26 جانفي 2024 إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول مقترح القانون المتعلق بالتعليم العالي الخاص.
- صادقت يوم 25 جانفي 2024 على الصيغة المعدّلة لمشروع قانون يتعلّق بمكافحة المنشطات في مجال الرياضة عدد 59/2023 وعلى تقريرها، حيث تمّ عرض فصول المشروع والمصادقة عليها فصلا فصلا.
- اطلعت يوم 18 جانفي 2024 على المراسلة الموجهة من طرف وزير الشباب والرياضة الى رئيس مجلس نواب الشعب، وتتعلق بطلب تأجيل مصادقة اللجنة على الصيغة المعدلة من مشروع القانون المتعلق بمكافحة المنشطات في مجال الرياضة، نظرا لعدم ورود الإجابة الرسمية من الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات على مراسلة الوكالة الوطنية بمدى تطابق النسخة المرسلة اليها مع المعايير الدولية ومقتضيات المدونة الدولية لمكافحة المنشطات.

كما تداولت حول مراسلة واردة عليها من طرف عدد من الطلبة كانوا يزاولون دراستهم في اختصاصات طبية مختلفة بدولة أوكرانيا يتعلق موضوعها بإمكانية مواصلة دراستهم الجامعية بتونس.
وتطرق عدد من أعضاء اللجنة إلى وضعية الأساتذة والمعلمين النواب.

لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

نظرت يوم 17 جانفي 2024 في تقريري مشروعي القانونين عــدد 40/2023 المتعلق بسن أحكام استثنائية خاصة بالإعفاء من واجب أداء الخدمة الوطنية، وعدد 50/2023 المتعلق بتنقيح القانون عدد 83 لسنة 1988 المؤرخ في 11 جويلية 1988 المتعلق بإحداث المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد، والمصادقة عليهما. وصادقت في نهاية أشغالها على تقريري المشروعين المعروضين بإجماع أعضائها الحاضرين.

الجلسات العامة

30 جانفي 2024

الحصّة الصباحيّة

- المصادقة على مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا(عدد 2023/49) برمته بـ 119 نعم 05 إحتفاظ ودون رفض.

معطيات احصائيّة:

- **مدة الجلسة العامة:** ساعتان و12 دقيقة
- **مدة النقاش العام:** ساعة و22 دقيقة
- **عدد المداخلات:** 18

الحصّة المسائيّة

- المصادقة على مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 22 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلّقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجدّدة (عدد 52/2023) برمّته بـ 109 نعم، 04 احتفاظ و 03 رفض.

معطيات احصائيّة:

- **مدة الجلسة العامة:** ساعتان و53 دقيقة
- **مدة النقاش العام:** ساعة و17 دقيقة.
- **عدد المداخلات:** 16

23 جانفي 2024

الحصّة الصباحيّة

- المصادقة على مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 10 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلّق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير المؤسسات التربوية االعدد 46/2023 برمته بـ 128 نعم 07 إحتفاظ و01 رفض.

معطيات احصائيّة:

- **مدّة الجلسة :** 5 ساعات و15 دقيقة.
- **مدة النقاش العام :** 3 ساعات و8 دقائق.
- **عدد المداخلات :** 40

الحصّة المسائيّة

- المصادقة على مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على تبادل مذكرات بخصوص تعديل بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الايطالية بتاريخ 25 نوفمبر 2011 لمنح خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة، عدد 60/2023 برمته بـ 105 نعم 05 إحتفاظ و11 رفض.

معطيات احصائيّة:

- **مدّة الجلسة :** ساعتان و27 دقيقة
- **مدة النقاش العام :** 55 دقيقة
- **عدد المداخلات :** 10

16 جانفي 2024

المصادقة على مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على اتفاقية تسليم المجرمين بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 18/2023 برمته بـ 124 نعم 02 إحتفاظ ودون رفض.

معطيات احصائيّة:

- **مدة الجلسة العامة:** ساعة و 48 دقيقة
- **مدة النقاش العام:** 32 دقيقة
- **عدد المداخلات:** 09

16 و17 جانفي 2024

- المصادقة على مشروع قانون يتعلّق بتنقيح المرسوم عدد 13 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلّق بالصلح الجزائي وتوظيف عائداته 58/2023 بـــرمّته بـ126 نعم 03 إحتفاظ ودون رفض.

معطيات احصائيّة:

- **مدة الجلسة العامة:** 10 ساعات و31 دقيقة
- **مدة النقاش العام:** ساعة و21 دقيقة
- **عدد نقاط النظام:** 4
- **عدد المداخلات:** 17

الأكاديميّة البرلمانيّة

مجلس نواب الشعب ينظم يوما دراسيا حول

"الجماعات المحلية في دستور 25 جويلية 2022 وعلاقتها بالغرفة الثانية"

نظمت الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب يوم 29 جانفي 2024 بمبادرة من لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد يوما دراسيا حول "الجماعات المحلية في دستور 25 جويلية 2022 وعلاقتها بالغرفة الثانية "، اشرف عليه السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب بحضور السيد الأنور المرزوقي نائب رئيس المجلس وعدد هام من النواب ، وقدم خلاله السيد محمد الضيفي، الخبير في شؤون الجماعات المحليّة، مداخلة حول هذا الموضوع.

من كلمة رئيس مجلس نواب الشعب

" - الدستور حدد صلاحيات الغرفتين وأوكل لمجلس الجهات والاقاليم اختصاص النظر في مشاريع التخطيط والتنمية وفي كل ما يهم الشأن المحلي والجهوي والإقليمي مع الاشتراك مع مجلس نواب الشعب في النظر في الميزانية وفي المسألة الرقابية في علاقة بلائحة اللوم.

-المرحلة الحالية تتسم بفهم فلسفة المشرع في إرساء نظام الغرفتين، واعتماد مبدا الغرفة الثانية على أساس المحلي فالجهوي ثم الإقليمي.

-يجب أن تحقق هذه الغرفة الثانية التحول النوعي المنشود في النواحي الاقتصادية والاجتماعية وفي علاقة بالتوازن الجهوي، وتقدم الإضافة المنتظرة في مجال الوظيفة التشريعية.

-يجب أن تكون العلاقة بين الغرفتين بناءة ومتكاملة ومتناغمة بما يجسم فلسفة دستور 25 جويلية بالنسبة لمجمل التصورات والسياسات.

-أهمية التفاعل بين الغرفتين خاصة في ما يهم المسالة الرقابية، وأهمية التناغم الذي سيحدده القانون الأساسي المنظم للعلاقة بين الغرفتين والذي سيعرض قريبا على مجلس نواب الشعب."

مجلس نواب الشعب ينظم يوما دراسيا برلمانيا حول موضوع "إنتاج وتصدير المنتوجات الفلاحية : الواقع والتحديات والآفاق"

نظّم مجلس نواب الشعب يوم 17 جانفي 2024 بمبادرة من الأكاديمية البرلمانية، يوما دراسيا برلمانيا حول موضوع : "إنتاج وتصدير المنتوجات الفلاحية: الواقع والتحديات والآفاق"، أشرف على افتتاحه السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب، وذلك بحضور السيد الأنور المرزوقي نائب رئيس المجلس وعدد من النواب ومن إطارات وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري. وقدّم اطارات الوزارة عروضا حول عدد من المحاور المتّصلة بهذا القطاع على غرار واقع الإنتاج والتصدير وتربية الأحياء المائية والتعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي.

الديبلوماسية البرلمانية

رئيس الجمعيّة الوطنيّة لجمهوريّة كوريا وسفير جمهوريّة المجر في ضيافة مجلس نواب الشعب

■ استقبل السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم 18 جانفي 2024 بقصر باردو السيد **KIM JIN-PYO** رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا، وذلك بحضور السيدة سوسن المبروك والسيد أنور المرزوقي، نائبي رئيس مجلس نواب الشعب، والسيد عزالدين التايب، النائب مساعد الرئيس المكلف بالعلاقات الخارجية والتونسيين بالخارج والهجرة، والسيد عزيز بن الأخضر رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة. كما حضر المقابلة السيد **Sun Nahmkook** سفير جمهورية كوريا بتونس.

رئيس مجلس نواب الشعب..

- أشاد بما بلغه التعاون الثنائي من نماء وتطوّر، معربا عن تطلّع بلادنا إلى مزيد تعزيز علاقاتها الاقتصادية.

- وأكّد حرص مجلس نواب الشعب على دعم التعاون البرلماني مع جمهورية كوريا من خلال تكوين مجموعة الصداقة البرلمانية، وتكثيف تبادل الزيارات بما يسهم في اثراء العلاقات الثنائية على مختلف الاصعدة خدمة للمصالح المشتركة.

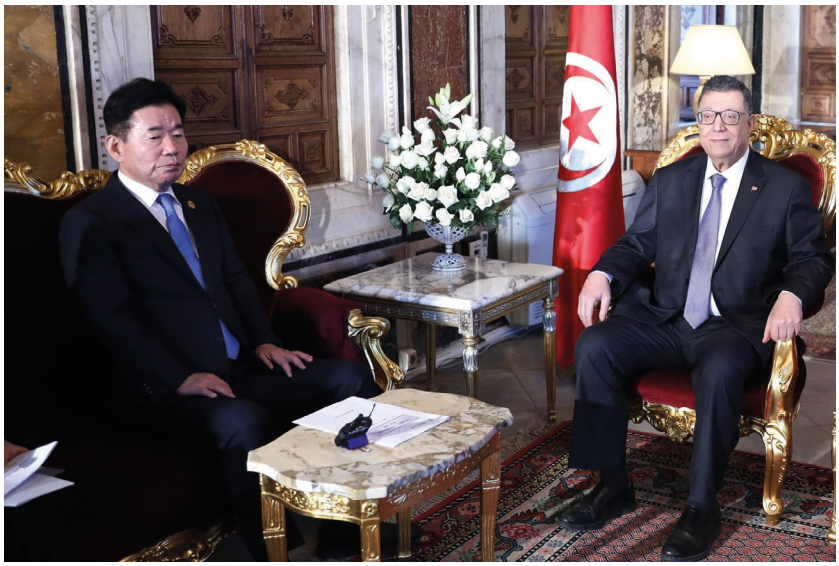

- كما أبرز حرص مجلس نواب الشعب على الاسهام في دفع التعاون التونسي الكوري وتذليل الصعوبات وتيسير ظروف عمل المؤسسات الكورية المنتصبة في تونس، عبر توفير الإطار التشريعي الملائم، وتسريع المصادقة على اتفاقيات التعاون الثنائي في مختلف الميادين.

رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا..

- أشاد بما تزخر به تونس من كفاءات شابة في كل المجالات ولاسيما العلمية والتكنولوجية، بما يمثّل أرضية لمواصلة التعاون الثنائي وتكثيف الاستثمارات.

- كما أكّد الاستعداد لقبول الطلبة التونسيين في جمهورية كوريا من خلال رصد منح دراسية، واقامة برامج تعاون في هذا المجال والتعريف بالثقافة الكورية عبر تعليم اللغة.

- وأشار إلى الاستعداد لتعزيز التعاون في المجال السياحي.

أنهى السيّد **KIM JIN-PYO** رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا مساء يوم الجمعة 19 جانفي 2024 زيارته إلى تونس، وكان السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب في توديعه بالقاعة الشرفية الكبرى بمطار تونس قرطاج الدولي، بحضور السيد عزالدين التايب، النائب مساعد الرئيس المكلف بالعلاقات الخارجية والتونسيين بالخارج والهجرة، والسيد **Sun Nahmkook**، سفير جمهورية كوريا بتونس.

وأكّد الطرفان على ما تميزت به المحادثات من ثراء وتنوع يترجمان الحرص المشترك على الارتقاء بالتعاون الثنائي الى مستويات افضل. كما أعربا عن الرغبة المشتركة في مزيد تعزيز العلاقات الثنائيّة على جميع الاصعدة خاصة في المجال البرلماني من خلال الزيارات المتبادلة على مستوى مجموعات الصداقة البرلمانية.

■ استقبل السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم 31 جانفي 2024 بقصر باردو ، السيد **Lajos Mile** سفير جمهورية المجر بتونس، بحضور السيد عز الدين التايب النائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات الخارجية وبالتونسيين بالخارج والهجرة.

وأكّد الجانبان العلاقات العريقة القائمة بين تونس والمجر والعمل المشترك على مزيد دعمها في مختلف المجالات ولاسيما الاقتصادية وكذلك على الصعيد الأكاديمي والثقافي والسياحي.

كما أبرزا أهمية التعاون الثنائي في المجال البرلماني وضرورة العمل المشترك من أجل مزيد تطويره.